

## وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية

قرار من وزير الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية  
مؤرخ في 7 أوت 2020 يتعلق بضبط قائمة الأصناف النباتية  
المرسمة بالسجل الرسمي للأصناف النباتية لسنة 2019.

إن وزير الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية،  
بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 42 لسنة 1999 المؤرخ في 10  
ماي 1999 المتعلق بالبذور والشتلات والمستنبطات النباتية  
كما تم تنقيحه بالقانون عدد 66 لسنة 2000 المؤرخ في 3  
جويلية 2000،

وعلى الأمر عدد 102 لسنة 2000 المؤرخ في 18 جانفي  
2000 المتعلق بضبط تركيبة وطريقة سير اللجنة الفنية  
للبيدور والشتلات والمستنبطات النباتية كما تم تنقيحه  
بالنصوص اللاحقة وأخرها الأمر عدد 403 لسنة 2007 المؤرخ  
في 26 فيفري 2007،

وعلى الأمر عدد 1282 لسنة 2000 المؤرخ في 13  
جوان 2000 المتعلق بضبط شكل السجل الرسمي للأصناف  
النباتية وإجراءات الترسيم به وبضبط شروط تسجيل البذور  
والشتلات المستنبطة حديثا بقائمة الانتظار وخاصة الفصل  
6 منه،

وعلى الأمر عدد 419 لسنة 2001 المؤرخ في 13 فيفري 2001 المتعلق بضبط مشمولات وزارة الفلاحة،

وعلى الأمر عدد 420 لسنة 2001 المؤرخ في 13 فيفري 2001 المتعلق بتنظيم وزارة الفلاحة كما هو منقح ومتمم بالنصوص اللاحقة وآخرها الأمر الحكومي عدد 503 لسنة 2018 المؤرخ في 31 ماي 2018،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 19 لسنة 2020 المؤرخ في 27 فيفري 2020 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 68 لسنة 2020 المؤرخ في 15 جويلية 2020 المتعلق بقبول استقالة رئيس الحكومة،

وعلى رأي اللّجنة الفنية للبذور والشتلات والمستنبطات النباتية المؤرخ في 12 ديسمبر 2019،

وعلى تقرير السلطة المختصة للسداسي الثاني لسنة 2019.

قرّر ما يلي:

الفصل الأول . تضبط قائمة الأصناف المرسمّة بالسّجل الرسمي للأصناف النباتية لسنة 2019 وفق القائمة المصاحبة لهذا القرار.

الفصل 2 . ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 7 أوت 2020.

وزير الفلاحة والصيد البحري

والموارد المائية

أسامة الخريجي

اطلع عليه

رئيس الحكومة

إلياس الفخفاخ